

العائد الاقتصادي لتمكين المرأة الفقيرة العاملة في القطاع

غير الرسمي بالدول النامية

إعداد

د. مروة أحمد نبيل

مدرس الاقتصاد

المعهد العالي الدولي للغات

.I.C.L

أولاً: مقدمة:

يعد التمكين مفهوماً رئيسياً ترتكز عليه مؤسسات الدولة الاقتصادية لأنه تطورت النظرة إليه من معناه التقليدي بأن يهدف إلى فعل الخير أو الإحسان بل أصبح مفهوماً استثمارياً يرفض تهميش الإنسان واستثمار قدراته وتعزيز الفرص الاقتصادية للمواطنين من خلال العمل في المجال الصناعي وتنمية المشروعات المحلية وإيجاد فرص عمل جديدة.

ولقد سعت المؤسسات الاقتصادية في الدول النامية من أجل توفير خدمات الدعم للقطاع غير الرسمي والعمل على تنميته باعتباره قطاعاً مهماً وأصبحت أنشطته مستتاه من الإحصاءات الاقتصادية الرسمية. خاصاً في الدول النامية.

ولقد أكدت التجارب بالولايات المتحدة الأمريكية على أنه بالرغم مما يواجه المشروعات المتناهية الصغر بالقطاع غير الرسمي من معوقات فإنه حين يتم دعمها من خلال توفير القروض وإتاحة المعونة الفنية والتسويقية فإن ذلك سيدعم هذه المشروعات لكي تحقق العائد الاقتصادي منها حساب تكاليف هذه المشروعات ثم تقدير مدي استفادة المستفيدين منها بقياس اثر ذلك عليهم من تحقيق العائد المادي لهم بقدر ما يقدم لهم من دعم

تعد الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين احدي الجمعيات الأهلية التي استهدفت تحسين مستوى معيشة المرأة الفقيرة العاملة في القطاع غير الرسمي اجتماعياً واقتصادياً من خلال تزويدها بخدمات المساعدة التمويلية وغير التمويلية ومن الخدمات غير التمويلية مثل التسويق والتدريب والمساعدات الفنية والإدارية وتخطيط المشروع وإكساب القدرة على إمساك الدفاتر والكفاءة في تصميم المنتج والتحكم في جودته.

ثانياً: الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة

ولقد قسمتها الباحثة إلى عدد من المحاور الرئيسية لكي تؤدي إلى تحديد مشكلة الدراسة.

ولقد تمثلت هذه المحاور في الآتي:

١- دراسات مرتبطة بتمكين المرأة الفقيرة العاملة في مجال القطاع غير الرسمي:

١-١. دراسة Hyacinth عام ٢٠٠٥^(١) حيث أشارت نتائجها إلى أن معظم النساء العاملات في القطاع غير الرسمي لا يستطعن الوصول مباشرة إلى التمويل والموارد المادية وان تمكين النساء في هذا القطاع يتطلب تزويدهن بالمعارف والمهارات والموارد. وهذا يختلف عن الدراسة الحالية من حيث أن الباحثة تسعى إلى توفير التمويل اللازم للمرأة الفقيرة وذلك لاعطائها استمرارية في الحياة.

١-٢. دراسة Johnson عام ٢٠٠٦^(٢) حيث أوضحت أن تحسين حياة المرأة في القطاع غير الرسمي يعتمد علي عناصر هامة تتضمن تنظيم رسمي لهن والوصول إلى التمويل في إطار عمل اجتماعي يتوافر من خلاله الدعم والتدريب والاعتماد علي الذات عن طريق المشروعات الذاتية المدرة للدخل لضمان توفير البدائل المنتجة التي تحسن من مستوي معيشتها وتوفر مستقبل أفضل لها. ولكن الدراسة الحالية تسعى إلى توفير عائد اقتصادي واجتماعي للمرأة الفقيرة.

١-٣. دراسة عالية المهدي^(٣) عن امرأة في سوق العمل غير الرسمي ٢٠١٣ أكدت الدراسة علي انه يجب النظر للنساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي علي أنهم أصول وموارد تستثمر من أجل مواجهة الفقر ويجب أن نقوي قدرتهم علي العمل من خلال البرامج التي تمددهم بكل

أنواع رأس المال الإنساني والاجتماعي والتمويلي. وهذا ما تتفق عليه الدراسة الحالية.

٤-١. دراسة ثريا عبد الجواد^(٤): الحماية التشريعية للمرأة في القطاع غير الرسمي في الريف ٢٠١١ أكدت الدراسة علي أهمية التريب للمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي أن يكن أعضاء في منظمات محلية تمكنها من حماية حقوقها التشريعية وتعبئة الموارد وبناء القدرات ومواجهة مظاهر الفقر. ولكن الدراسة الحالية تهتم بالمرأة في الريف والحضر.

دراسة خليل عبد المقصود^(٥): مؤشرات تخطيطية لدعم دور الجمعيات الأهلية لتمكين الإناث من حقوقهن في التعليم ٢٠١٠ أكدت الدراسة علي أن الاستراتيجيات للاستثمار أصبحت تواجه اقتصاديا واجتماعيا لتأمين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجامعات منخفضة الدخل والتي منها المرأة في القطاع غير الرسمي من خلال برامج التعليم والتدريب وتوفير الخدمات وهو ما أطلق عليه الرعاية القائمة علي الأصول.

٢- دراسات ترتبط بالمعوقات التي تواجه المرأة الفقيرة بالقطاع غير الرسمي:

دراسة^(٦) (Yor): عام ٢٠٠٤ والتي أكدت نتائجها علي أن المشروعات المتناهية الصغر التي يديرها السودانيون في مصر تواجه مجموعة من المعوقات مثل نقص التمويل وانخفاض المهارات الإدارية والفنية والافتقار لمناخ التسويق وعدم كفاية برامج التدريب المتاحة ولكن الدراسة الحالية تسعى إلى توفير التمويل والتدريب للإعالة المرأة الفقيرة.

دراسة^(٧) (Lugalla): عام ٢٠٠٧م والتي أكدت أن النساء في القطاع غير الرسمي يواجهن العديد من المعوقات عند التقدم للحصول علي القروض نظرا لأنهن لا يعرفن إجراءات الحصول علي هذه القروض أو كيفية إعداد مقترح

للمشروع وليس لديهن ضمانات كافية ويفتقدن للمهارات الإدارية التي تضمن نجاح المشروعات التي يديرونها. وهو ما تسعى إلى توفيره في الدراسة الحالية وبيان اثر ذلك علي المرأة الفقيرة.

دراسة⁽⁸⁾ Wilson: عام ٢٠٠٨م والتي أكدت علي أن المرأة العاملة في المشروعات المتناهية الصغر بالقطاع غير الرسمي تعاني من عدم القدرة علي الوصول لرأس المال وكذلك المهارات المطلوبة في المساومة من أجل الحصول علي مستلزمات الإنتاج والتسويق. وذلك ما يوفره المجلس القومي للمرأة للإعالة المرأة الفقيرة وهو ما تهتم به الدراسة الحالية.

٢-٤. دراسة: ⁽⁹⁾ Beyene عام ٢٠١١م والتي أكدت علي انخفاض الوعي التنظيمي والقدرات الإدارية للنساء العاملات في المشروعات المتناهية الصغر بالقطاع غير الرسمي في مصر وهو ما تحاول بيان اثر توفيره في الدراسة الحالية واثار ذلك علي المرأة الفقيرة

دراسة⁽¹⁰⁾ Odongo عام ٢٠١٢م والتي أوضحت نتائجها علي أن أهم المعلومات التي تحتاجها المرأة في القطاع غير الرسمي هي معلومات عن الأسواق وإستراتيجية التسويق لمنتجاتها وأيضاً مصادر الوصول للمواد الخام بأسعار مناسبة ومصادر الوصول للتمويل والمعلومات الإرشادية وكذلك فرص التدريب المتاحة ومصادر الحصول علي الآلات والمعلومات المرتبطة بالإجراءات القانونية المنظمة للمشروعات وكيفية تسديد الضرائب وكيفية إجراء التعاقدات مع المشروعات الأخرى بالقطاع الرسمي

٣- دراسات مرتبطة بالتمويل وغير التمويل لتمكين المرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي:

٣-١ دراسة⁽¹¹⁾ Todd) عام ٢٠٠٦ والتي أكدت علي أهمية التمويل كأحد المكونات الأساسية لتمكين المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي ومساعدتها علي زيادة أصولها المالية لمعاونه أسرته للتخلص من الفقر

٣-٢ دراسة^(١٢) Monower عام ٢٠٠٨ والتي أشارت نتائجها إلى أن عمل المرأة في القطاع غير الرسمي ليس كافيا لتحقيق استقلالية المرأة والتعبير عن نفسها داخل الأسرة في المجتمع المحلي وان تكوين الجماعات النسائية وتوفير المعرفة الجديدة وزيادة الوعي يعزز من دور المرأة داخل الأسرة والمجتمع المحلي

٣-٣ دراسة⁽¹³⁾ Scoggins) عام ٢٠٠٩ والتي أكدت أن تزويد النساء بالتمويل فقط ليس كافيا ولكن التوجيه والتدريب لابد أن يقدم أيضا من اجل مساعدتهن علي اكتساب القدرة علي الاتصال واكتساب المهارات الأساسية لتنظيم المشروعات

٣-٤ دراسة⁽¹⁴⁾ Nigam) عام ٢٠١٠ والتي أكدت إلى أن التأثير المستمر لبرامج الائتمان يؤدي إلى تقليل مظاهر الفقر والتي بدورها يمكن أن تعزز حينما ترتبط بالخدمات الاجتماعية الأساسية وأهداف التنمية الاجتماعية

٣-٥ دراسة⁽¹⁵⁾ Padia) عام ٢٠١٢ والتي أكدت علي أن توافر الخدمات التمويلية يساعد علي زيادة الفرص والبدائل المتاحة أمام الفقراء والمهمشات من النساء ولكن مازالت لا تمكنهن من التوجه الذاتي والاعتماد علي النفس نتيجة فقدان الثقة في النفس ونقص المعلومات والمهارات وضعف التأثير الاجتماعي والثقافي والسياسي لهن.

نظرة تحليلية عامة للدراسات السابقة:

١- أكدت بعض الدراسات علي أهمية تحسين نوعية حياة المرأة في القطاع غير الرسمي وان أهم العناصر التي يعتمد عليها هو توافر تنظيم رسمي يوفر الدعم والتمويل اللازم مثل دراسة Hyacinth ودراسة Johnson

٢- أكدت بعض الدراسات علي أهمية الرعاية القائمة علي الأصول وتحقيق العائد الاقتصادي لاستثمار قدرات المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي مثل دراسة عالية المهدي ودراسة ثريا عبد الجواد ودراسة خليل عبد المقصود.

٣- توصلت بعض الدراسات إلى وجود العديد من المعوقات التي تواجه المرأة العاملة في القطاعات غير الرسمية والتي تعوقها عن تحقيق أهدافها مثل دراسة كل من Yor - Lugalla – Wilson – Beyene- Odongo.

٤- أكدت الدراسات أن تمكين المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي يتطلب بجانب توفير التمويل تنمية قدراتها الاجتماعية والاقتصادية من خلال زيادة فرص وصولها لخدمات التعليم والتدريب مثل دراسة كل من Todd - Monower – Scoggins – Nigam – Padia.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

استناداً إلى هذا الطرح العام للاهتمامات المعرفية لموضوع الدراسة ونتائج الدراسات السابقة بات واضحاً مظاهر الحرمان والتهميش والاستثناء الاجتماعي الذي تعاني منه النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي حيث يفتقدن لخدمات الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية ويعملن في ظروف عمل غير آمنة فضلاً عن انخفاض دخولهن مقارنة بنظيرتهن العاملات في القطاع الرسمي وافتقادهن للكثير من المعارف والمهارات والقدرات الاقتصادية والاجتماعية

وبالرغم من أن توفير التمويل يعد مكوناً أساسياً من المكونات التي يقوم عليها تمكين النساء العاملات في هذا القطاع فقد اتضح أن التمويل وحده ليس كافياً ولكن ينبغي أن يلازمه تزويد هؤلاء النساء بالقدرات الاجتماعية

والاقتصادية التي تمكنهن من تنمية مشروعاتهن ورفع مستوى معيشتهن كما أكدت علي ذلك نموذج تحسين نوعية الحياة كموجه نظري لهذه الدراسة. كما أن هناك العديد من مدخل ونماذج تنمية المشروعات غير الرسمية والتي يمكن أن يستعين بها المخططون الاقتصاديون ومخطو التنمية وغيرهم من المشاركين في عملية التنمية الاقتصادية وعلى الرغم من وجود العديد من المداخل والنماذج التي تسعى إلى تنمية القطاع غير الرسمي إلا أن كل مدخل أو نموذج يمثل محاولة لتحقيق أهداف معينة وإشباع احتياجات فئة من المستخدمين في ظل المعوقات البيئية والمالية والبشرية التي تواجه مشروعاتهم.

ومن هذه المداخل ثلاث مداخل أساسية:

- ١- مدخل تكوين المشروع وهذا يهدف إلى تقديم خدمات للفئات المحرومة وقياس العائد الاقتصادي وكذلك تحقيق النمو علي مستوى المجتمع المحلي من خلال توليد الدخل وخلق فرص عمل^(١٦).
 - ٢- مدخل تطوير المشروع ويتضمن تقديم التمويل والتدريب والمساعدة الفنية لأصحاب المشروعات في القطاع غير الرسمي وتميل أهداف هذا المدخل إلى الأهداف الاقتصادية لتحسين الأداء الاقتصادي للمشروعات وخلق فرص عمل وتنمية قدرات العاملين بالقطاع غير الرسمي لإدماجهم تحت مظلة القطاع الرسمي^(١٧).
 - ٣- مدخل تحويل المشروع ويقوم هذا المدخل علي تغير طبيعة الأنشطة لزيادة قدراتها التنافسية بالأسواق الدولية وذلك من خلال تقديم المساعدات الفنية والتدريبية والائتمانية لمجموعة متميزة من العملاء^(١٨).
- وتعد الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين احدي الجمعيات الأهلية التي اهتمت بمساعدة المرأة الفقيرة العاملة في القطاع غير

الرسمي من خلال برنامج مساعدة الفئات الأكثر احتياجا لتحسين مستوى معيشتها ورفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لها لذا تسعى هذه الدراسة لتحديد العائد الاقتصادي من جراء تمكين المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي الاستفادة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها الجمعية المصرية وتحديد المعوقات الفنية والإدارية والتسويقية التي تحول دون تمكينهن من تحسين أداء مشروعاتهن الإنتاجية وذلك للتوصل إلى مقترحات تفيد في زيادة العائد الاقتصادي لتمكين المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي

رابعا: أهمية الدراسة

- ١- أن تنمية القطاع غير الرسمي قضية قومية وإذا لم تحدد المشكلات التي تواجه هذا القطاع وتحدد أسبابها وتوضع الحلول اللازمة للمواجهه في ضوء توفير الموارد وإكساب المهارات يترتب علي ذلك إهدار اجتماعي واقتصادي في الموارد المادية والبشرية
- ٢- أهمية القطاع غير الرسمي في ظل التزايد المستمر لعدد السكان في مصر وتقلص فرص العمل في الوقت الذي لم يحظي فيه هذا القطاع بنصيب وافر من الرعاية والدعم بالرغم من أهميته اجتماعيا واقتصاديا
- ٣- أهمية تحسين الخدمات التي تقدمها الجمعية المصرية للنساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي وتمكينهن من تحسين أداء مشروعاتهن الحرفية
- ٤- مساعدة المسؤولين عن برنامج مساعدة الفئات الأكثر احتياجا بالجمعية في اكتساب بعض الخبرات والمهارات والمعارف المرتبطة بتوفير خدمات المساعدة للنساء المستفيدات من البرنامج

خامسا: أهداف الدراسة**الهدف الرئيسي:**

تمكين النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي من تحسين أداء مشروعاتهن الحرفية ويتم تحقيق ذلك من خلال محاولة تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- تمكين النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي من تنمية قدراتهن علي التوجيه الجيد لقروضهن الائتمانية لضمان استمرارية مشروعاتهن الحرفية
- ٢- تمكين النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي من تنمية قدراتهن علي تحسين جودة إنتاج مشروعاتهن الحرفية
- ٣- تمكين النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي من تنمية قدراتهن علي تسويق إنتاج مشروعاتهن الحرفية

سادسا: فروض الدراسة**الفرض الرئيسي**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جهود الخدمات التي تقدمها الجمعية المصرية لصغار الصناع والحرفيين وتمكين النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي من تحسين أداء مشروعاتهن الحرفية ويمكن قياس الفرض من خلال المؤشرات التالية:

- ١- تنمية قدرة النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي علي التوجيه الجيد لقروضهن الائتمانية لضمان استمرارية مشروعاتهن الحرفية
- ٢- تنمية قدرة النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي علي تحسين جودة إنتاج مشروعاتهن الحرفية

٣- تنمية قدرة النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي علي تسويق إنتاج مشروعاتهن الحرفية

سابعاً: المنهج العلمي المستخدم:

١- نوع الدراسة:

تندرج هذه الدراسة تحت البحوث الوصفية التحليلية

٢- المنهج المستخدم

المنهج الاستقرائي

٣- أدوات الدراسة

- أ- استمارة بحث لعينه من النساء المستفيدات من خدمات الجمعية
ب- مقياس تمكين المرأة الفقيرة والعاملة في القطاع غير الرسمي من تحسين أداء مشروعاتها الحرفية
وقد تم اختبار صدق وثبات المقياس

ثامناً: حدود الدراسة:

١- المجال المكاني للدراسة:

- تم اختيار فرع الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين بطلوان وذلك للأسباب التالية:
أ- يستفيد من فرع الجمعية بطلوان عديد من السيدات صاحبات المشروعات الحرفية وهي المشروعات محل اهتمام الدراسة الحالية
ب- ابدى المسئولون بالفرع استعدادهم للتعاون مع الباحثة

٢- المجال البشري للدراسة:

يتم تطبيق الأدوات علي عينة عمدية قوامها ٣٠ مفردة من السيدات العاملات في القطاع غير الرسمي بالمشروعات الحرفية والمترددات علي فرع

الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين بحلول للحصول علي قروض ائتمانية وقد روعي في اختيار العينة الشروط التالية:

- أ- أن تعمل السيدة في مشروع حرفي قائم بالفعل
- ب- أن تكون الحالة التعليمية للسيدة الإلمام بالقراءة والكتابة علي الأقل
- ج- أن تكون السيدة من منطقة حلوان
- د- أن تكون قد سبق لها الحصول علي قرض من الجمعية والتزمت بتسديد الأقساط في مواعيدها وذلك من واقع سجلات الجمعية

٣- المجال الزمني للدراسة:

يتمثل في الفترة من ٢٠١٨/٣/١ وحتى ٢٠١٨/٤/١٥م

تاسعاً مفاهيم الدراسة:

تمهيدا لعرض مشكله الدراسة واستكمال الدراسة الميدانية قامت الباحثة بعرض وتحديد المفاهيم الرئيسة المستخدمة في الدراسة في المفاهيم التالية:

١- مفهوم التمكين

يشير كل من^(١٩) Herbert & Irene إلى أن التمكين هو الإحساس بالكفاءة حينما يدرك الأفراد أنهم قادرون علي حل المشكلات التي يواجهونها ويرى Solomon أن التمكين يعني القدرة علي استخدام وإدارة المعارف والمهارات والموارد المادية بالطريقة التي تساعد علي الأداء الفعال والتي تقود إلى تحقيق الرضا الشخصي وكذلك يؤكد احمد وفاء زيتون علي أن التمكين هو عملية مساعدة الأفراد ليكتسبوا القدرة علي اتخاذ القرارات لحل مشكلاتهم وكذلك تدريب الأفراد لاكتساب المعرفة والقدرات

وفي ضوء الغرض السابق يمكن تحديد مفهوم التمكين إجرائيا ارتباطا بمفهوم الدراسة علي النحو التالي:

- أ- يستهدف التمكين تزويد المرأة الفقيرة العاملة في القطاع غير الرسمي بالأصول المالية والمادية واستثمار ما لديها من قدرات
- ب- يستهدف تمكين المرأة الفقيرة العاملة في القطاع غير الرسمي اقتصاديا من خلال تنمية قدرتها علي تحسين أداء مشروعاتها الحرفي
- ج- يعتمد التمكين علي مجموعة من الأساليب الفنية كالعمل المشترك والاتصالات المفتوحة والمناقشة الجماعية والدورات التدريبية وورش العمل

٣- مفهوم المرأة الفقيرة:

هناك اتجاهين رئيسيين لتحديد أو تعريف الفقر هما الاتجاه المطلق والاتجاه النسبي^(٢٠).

الاتجاه المطلق:

يقوم علي أن هناك كمية محددة من السلع والخدمات وينبغي توفيرها لرعاية الفرد وأولئك الذين لا يحصلون علي هذا الحد الأدنى من السلع والخدمات يعدون فقراء

الاتجاه النسبي:

ويشير إلى أن الفرد يعد فقيرا حينما يكون دخله اقل من متوسط دخل السكان ، ويلاحظ علي المفاهيم السابقة أنها ركزت في المقام الأول علي فقر الدخل أو فقر الحاجات في الوقت الذي لم يعد مفهوم الفقر يقتصر علي البعد الاقتصادي المرتبط بالدخل بل أصبح ينظر إلى الفقير علي انه شخص مختلف عن الغني ومن ثم تحول الاهتمام من التركيز فقط علي فقر الدخل إلى مفهوم فقر القدرات

ولعل مفهوم الفقراء علي هذا النحو يشير إلى الفقراء النشيطين اقتصاديا الذين يعملون في أنشطة اقتصادية ولا يعانون من الفقر الشديد أو الحرمان من الطعام بل يتمتعون بجزء من مصادر الدخل ونصيب من الصحة ويرتبط مفهوم المرأة الفقيرة في الدراسة الراهنة ارتباطا وثيقا بمفهوم الفقراء النشيطين اقتصاديا الذين تعوزهم القدرات الاقتصادية والاجتماعية لتنمية مشروعاتهم ورفع مستوي معيشتهم وتأسيسا علي ذلك يمكن تعريف المرأة الفقيرة إجرائيا علي النحو التالي:

- أ- المرأة النشطة اقتصاديا التي تدير مشروعا متناهي الصغر
- ب- المشروع الذي تديره هو المصدر الوحيد لدخلها
- ج- تعتمد في مشروعها علي أصول إنتاجية تقليدية
- د- لا يقل سنها عن ١٨ ولا يزيد عن ٥٥ سنة
- هـ- تحتاج إلى تنمية قدرتها الإدارية والفنية والتسويقية لتحسين أداء مشروعها الحرفي

و- تقبل الانضمام إلى مجموعة تضامنية للحصول علي قرض ائتماني

٣- مفهوم القطاع غير الرسمي:

يعرف Ashe القطاع غير الرسمي علي انه يتكون من المشروعات الاقتصادية المتناهية الصغر التي لا حصر لها والتي يقوم بها الفقراء في المناطق العشوائية وكذلك مدن وقرى الدول النامية ويتضمن ذلك الباعة المتجولين في الشوارع والعاملين في تصليح الأحذية وفي الأعمال الحرفية^(٢١). ويشير Herper إلى أن المشروعات غير الرسمية هي مشروعات ذات ملكية فردية ليس لها موقع محدد للعمل كما أن النشاط قد لا يكون له طبيعة مستقرة^(٢٢).

ويلاحظ أن المفهومين السابقين قد أشارا إلى خاصيتين أساسيتين لمشروعات القطاع غير الرسمي هما عدم توافر موقع ثابت للمشروع وارتباط المشروع بالنشاط الموسمي الأمر الذي يجعل هذه المشروعات غير مسجلة رسمياً.

وفي ضوء العرض السابق لوجهات النظر التي تعرضت لتحديد مفهوم القطاع الرسمي يمكن تحديد هذا المفهوم إجرائياً ارتباطاً بموضوع الدراسة علي النحو التالي:

أ- مشروعات تتميز بصغر حجم رأسمالها ولا يزيد عدد العاملين فيها عن ٥ أفراد.

ب- مشروعات غير ملتزمة بدرجة أو أخرى بالإجراءات الرسمية مثل توافر تراخيص مزاولة النشاط أو الدفاتر الحسابية أو البطاقات الضريبية أو التأمينات الاجتماعية.

ج- مشروعات تقوم بإدارتها سيدات يفقدن الكثير من القدرات الإدارية والفنية والتسويقية اللازمة لتطوير هذه المشروعات.

٤- مفهوم العائد الاقتصادي (Benefit):

المفهوم اللغوي: يشير معجم وبستر إلى أن مفهوم العائد:

أ- الدخل الذي يأتي من أي استثمار.

ب- الغلة أو المحصول من الضرائب والموارد الأخرى للدخل التي تجمعها وحدة سياسية كالدولة أو الولاية.

ج- الدخل الكلي الناتج عن مورد معين.

ويعرف العائد الاقتصادي بأنه حساب تكاليف المشروعات والبرامج ثم تقدير مدى استفادة المستفيدين منها بقياس أثر أو آثار ذلك عليهم وتقييم دور

العاملين في الجهاز في ضوء ما يقدمونه من جهود وما يصرف عليهم من أموال وعائد.

المفهوم الإجرائي للعائد الاقتصادي:

- أ- هو عبارة عن فائدة أو ربح يعود على المرأة المستفيدة من المشروع.
- ب- العائد إما أن يكون ماديا يقاس كميا بواسطة ما يحققه المشروع من دخل أو ربح أو فائدة بالنسبة للمستفيدين من المشروع
- ج- يستخدم في بحوث التقويم بوجه عام ، وبحوث تقويم المشروعات الاجتماعية بوجه خاص.
- د- يقيس المؤشرات التالية محل الدراسة وهي:

- تنمية قدرة النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي علي التوجيه الجيد لقروضهن الائتمانية لضمان استمرارية مشروعاتهن الحرفية
- تنمية قدرة النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي علي تحسين جودة إنتاج مشروعاتهن الحرفية
- تنمية قدرة النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي علي تسويق إنتاج مشروعاتهن الحرفية

عاشرا: -النتائج العامة للدراسة:

تسعي هذه الدراسة لتحديد العائد الاقتصادي من تمكين النساء العاملات في القطاع غير الرسمي لتحسين نوعية حياتهن ومن خلال الأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى:

إطارا نظريا دراسة ميدانية تسعي إلى التعرف إلى تحديد العائد الاقتصادي من جراء تمكين المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي إلى الاستفادة من الخدمات المقدمة لها وقد تم ذلك من خلال استقراء رأي النساء

المستفيدات من الخدمات المقدمة والتعرف علي رأي المسؤولين عن تقديم الخدمات حتى يمكن تحديد العائد الاقتصادي وتحديد المعوقات التي تواجه المستفيدات ومن ثم التوصل إلى المقترحات اللازمة لتفعيل تمكين المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي وذلك من خلال ما يلي:

عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة المتعلقة بوصف عينة الدراسة من السيدات المشاركات في المشروع:

عرض لخصائص عينة الدراسة من السيدات المشاركات في المشروع من حيث السن، الحالة التعليمية، الحالة الزوجية، نوع المشروع الحرفي، مدة العمل السابقة بالمشروع الحرفي

واتضح منه أن عدد السيدات من الفئة العمرية من ٣٠ حتى أقل من ٤٠ عام هم اكبر نسبة من إجمالي عينة الدراسة حيث بلغت ٤٠%

وبصفة عامة يلاحظ أن ٨٠% من إجمالي السيدات بعينة الدراسة يقعون ما بين ٣٠ إلى ٦٠ عاما ويفسر ذلك بان الجمعية تتعامل مع مشروعات قائمة بالفعل وتمارس نشاطها

أما بالنسبة للحالة التعليمية فيلاحظ أن ٧٠,٠١% من السيدات بعينة الدراسة لم يتجاوز تعليمهن المرحلة الإعدادية ويتفق ذلك مع وجهه نظر (Bremar)⁽²³⁾ الذي يري أن من خصائص العاملات في القطاع غير الرسمي انخفاض مستوياتهن التعليمية

أما بالنسبة للحالة الزوجية فتلاحظ ارتفاع نسبة السيدات المتزوجات المشاركات في المشروعات الحرفية

أما بالنسبة لنوع المشروع الحرفي فتلاحظ تنوع الأنشطة الحرفية للسيدات مما يساعد على تبادل وجهات النظر بين السيدات العاملات في المشروعات

الحرفية مما يحقق التكامل بين المشروعات الأمر الذي يزيد من فرص الإنتاج والتسويق.

أما بالنسبة لمدة العمل السابقة بالمشروع الحرفي فتلاحظ أن ٨٠% من السيدات بعينة الدراسة بلغت مدة عملهن بالنشاط الحرفي سنة فأكثر وهي فترة زمنية كافية لاكتساب السيدات المعارف والمهارات المتعلقة بهذه الأنشطة الحرفية المتنوعة

١- اختبار صحة المؤشرات الفرعية للدراسة:

قامت الباحثة بإجراء دراسة استطلاعية قبلية للتعرف علي واقع البرامج التي تقدمها الجمعية المصرية حتى يمكن قياس اثر التغيير في المؤشرات المحددة سابقا بعد الجهود والبرامج التي تقدمها الجمعية المصرية وذلك لتحسين أداء المرأة لمشروعاتها الإنتاجية ومن ثم تحسين مستوي معيشتهم.

١- سعت الدراسة الحالية لاختبار صحة المؤشر الفرعي الأول الذي موداه:

تنمية قدرة النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي علي التوجيه الجيد لقروضهن الائتمانية لضمان استمرارية مشروعاتهن الحرفية وفيما يلي عرض وتحليل وتفسير لأهم ما تحقق من هذه المؤشرات

جدول رقم (١)

يوضح قدرة السيدات علي الحصول علي قروض ائتمانية تناسب قدراتهن

الإنتاجية

م	العبارات	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	الدرجة المعيارية	النسبة المرحجة	الترتيب
١	حددت قيمة القرض اللازم لمشروعي	٢٠	٧	٣	٧٧	١٣,٨٢	٥
٢	لا يمكنني تحديد الفترات المناسبة لتسديد القرض قبل الحصول عليه	٢	٧	٢١	٧٩	١٤,١٨	٣
٣	اعرف إجراءات الحصول علي القرض	٢٣	٧	-	٨٣	١٤,٩٠	٢
٤	التمويل المتاح لدي لا يكفي لمتطلبات مشروعي	٥	٦	١٩	٧٤	١٣,٢٨	٦
٥	انفق القرض في شراء متطلبات أسرتي	٣	٦	٢١	٧٨	١٤	٤

م	العبارات	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	الدرجة المعيارية	النسبة المرحجة	الترتيب
٦	استطيع توفير الضمانات الكافية للحصول علي قرض ائتماني	٢٨	٢	-	٨٨	١٥,٨٠	١
٧	احدد قيمة القرض وفقا لمستلزمات الإنتاج التي يتطلبها مشروع	٢٢	٤	٤	٧٨	١٤	٤
المجموع					٥٥٧	١٠٠%	
المتوسط الحسابي المرجح					٧٩,٥٥		
الانحراف المعياري					٤,٥٨		
القوة النسبية					٨٨,٤١%		

يتبين من الجدول رقم (١) زيادة قدرة السيدات في الحصول علي قروض ائتمانية تتناسب قدرتهن الإنتاجية ويتضح ذلك من الدرجات المعيارية للسيدات وبصفة عامة يلاحظ المتوسط الحسابي المرجح لدرجات السيدات وفق هذا المؤشر بلغ ٧٩,٥٧ درجة بقوة نسبية قيمتها ٨٨,٤١% (قوية) وقد أوضحت النتائج أن (ت) المحسوبة بلغت قيمتها ٣,٣٦% في حين بلغت قيمة (ت) الجدولية) ٢,٤٦% عند مستوي معنوية ٠,٠١

وتؤكد نتائج الجدول أن هناك عبارات قد حظيت بترتيب متقدم وذلك علي

النحو التالي:

- استطيع توفير الضمانات الكافية للحصول علي قرض ائتماني
- اعرف إجراءات الحصول علي قرض
- لا يمكنني تحديد الفترات المناسبة لتسديد القرض قبل الحصول عليه
- التمويل المتاح لدي لا يكفي لمتطلبات مشروع
- انفق القرض في شراء متطلبات أسرتي
- وهناك عبارات حظيت بترتيب متأخر وهذه العبارات هي:
- حددت قيمة القرض اللازمة لمشروع
- احدد قيمة القرض وفقا لمستلزمات الإنتاج التي يتطلبها مشروع

ويفسر زيادة قدرة السيدات في الحصول علي قروض ائتمانية تناسب قدرتهن الإنتاجية للجهود المبذولة من الجمعية والتي تعرفت السيدات خلالها علي مفهوم القرض التضامني وأهميته وكيفية تحديد قيمة القرض اللازم للمشروع وأيضا إجراءات الحصول علي القرض وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة Yor عام ٢٠٠٤م ودراسة Lugalla عام ٢٠٠٧م، ودراسة Wilson عام ٢٠٠٨م والتي أكدت علي حاجة المشروعات المتناهية الصغر للنساء بالقطاع غير الرسمي للتمويل وتذليل الصعوبات التي تواجههن عند التقدم للحصول علي القروض مثل صعوبة إجراءات الحصول علي القروض وعدم توافر الضمانات الكافية.

١- سعت الدراسة الحالية لاختبار صحة المؤشر الفرعي الثاني والذي موداه: تنمية قدرة النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي علي تحسين جودة إنتاج مشروعاتهن الحرفية

وفيما يلي عرض وتحليل وتفسير لأهم ما تحقق من هذه المؤشرات

جدول رقم (٢)

يوضح قدرة السيدات علي تخفيض تكاليف تحقيق جودة إنتاج مشروعاتهن الحرفية

م	العبارات	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	الدرجة المعيارية	النسبة المرحجة	الترتيب
١	أتابع مراحل الإنتاج لتجنب خسائر عدم مطابقة المنتج للمواصفات	٢١	٧	٢	٧٩	١٤,٥٥	٣
٢	أتجنب الهدر في موارد الإنتاج	٢٤	٦	-	٨٤	١٥,٤٧	٢
٣	استطلع رأي المستهلك في إنتاجي لتجنب خسائر خفض المبيعات	١٨	٨	٤	٧٤	١٣,٦٣	٥
٤	أتعرف علي رغبات المستهلك قبل إنتاج السلعة لتجنب خسائر عدم ملائمتها	١٦	٧	٧	٦٩	١٢,٧١	٦
٥	جودة المنتج تؤدي لزيادة عائد مشروعني	١٩	١٠	١	٧٨	١٤,٣٦	٤

م	العبارات	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	الدرجة المعيارية	النسبة المرحجة	الترتيب	
٦	تحقيق الجودة يتطلب دائما تكاليف إضافية	٥	٦	١٩	٧٤	١٣,٦٣	٥	
٧	أنتج وفقا للمواصفات المطلوبة لجنب تكاليف تحسين المنتج	٢٥	٥	-	٨٥	١٥,٦٥	١	
المجموع					٥٤٣	%١٠٠		
المتوسط الحسابي المرجح		٧٧,٥٧						
الانحراف المعياري		٥,٧٤						
القوة النسبية		%٨٦,١٩						

تشير نتائج جدول رقم (٢) إلى زيادة قدرة السيدات علي تخفيض تكاليف تحقيق جودة إنتاج مشروعاتهن الحرفية وبصفة عامة يلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح لدرجات السيدات وفق هذا المؤشر بلغ ٧٧,٥٧ درجة بقوه نسبية ٨٦,١٩% (قوية) وقد أوضحت النتائج أن (ت) المحسوبة بلغت قيمتها ٢,٥٣% في حين بلغت (ت الجدولية) ٢,٤٦% عند مستوي معنوي ٠,٠١ وتوضح النتائج أن هناك عبارات قد حظيت بترتيب متقدم وذلك علي النحو التالي:

- أنتج وفقا للمواصفات المطلوبة لجنب تكاليف تحسين المنتج
- أتجنب الهدر في موارد الإنتاج
- أتابع مراحل الإنتاج لتجنب خسائر عدم مطابقة المنتج للمواصفات وهناك عبارات حظيت بترتيب متأخر مثل:
 - جودة المنتج تؤدي لزيادة عائد مشروع
 - تحقيق الجودة يتطلب دائما تكاليف إضافية
 - أتعرف علي رغبات المستهلك قبل إنتاج السلعة لتجنب خسائر عدم ملائمتها

إلا أن هناك عبارة لم يتغير فيها القياس وهي:

- استطاع رأي المستهلك في إنتاجي لتجنب خسائر خفض المبيعات ويفسر زيادة قدرة السيدات علي تخفيض تكاليف تحقيق جودة إنتاج مشروعاتهن الحرفية للجهود المبذولة من قبل الجمعية والمتمثلة في محاضرات نظرية وورش عمل تعرفت السيدات خلالها علي أنواع التكاليف وعوامل تخفيض تكاليف الإنتاج خلال مراحل إنتاج وتصنيع المنتج
- ٢- سعت الدراسة الحالية لاختبار صحة المؤشر الفرعي الثالث والذي موداه: تنمية قدرة النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي علي تسويق إنتاج مشروعاتهن الحرفية

وفيما يلي عرض وتحليل وتفسير لأهم ما تحقق من هذه المؤشرات:

جدول رقم (٣)

يوضح قدرة السيدات علي اجتذاب عملاء جدد لمشروعاتهن الحرفية

م	العبارات	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	الدرجة المعيارية	النسبة المرحجة	الترتيب
١	أنتج السلع التي تجذب المستهلك	٢٣	٧	-	٨٣	١٤,٦٩	١
٢	أتابع السلع المنافسة التي يقبل عليها المستهلك	٢٥	٢	٣	٨٢	١٤,٥١	٢
٣	اعمل علي أن تتميز سلعتي عن السلع المنافسة	٢٢	٦	٢	٨٠	١٤,١٦	٣
٤	استطاع رأي المستهلك لمعرفة رغباته المتجددة	٢١	٨	١	٨٠	١٤,١٦	٣
٥	السعر فقط هو المحدد لإقبال المستهلك علي شراء سلعتي	٤	٥	٢١	٧٧	١٣,٦٣	٤
٦	اسعي لتكوين علاقات مع عملاء جدد	٢٦	١	٣	٨٣	١٤,٦٩	١
٧	استطيع إقناع المستهلك بمميزات سلعتي	٢٤	٢	٤	٨٠	١٤,١٦	٣
	المجموع				٥٦٥	%١٠٠	
	المتوسط الحسابي المرجح				٨٠,٧١		
	الانحراف المعياري				٢,١٤		
	القوة النسبية				%٨٩,٦٨		

تؤكد نتائج جدول رقم (٣) علي زيادة قدرة السيدات علي اجتذاب عملاء جدد لمشروعاتهن الحرفية وذلك من خلال ارتفاع الدرجات المعيارية للسيدات وبصفة عامة يلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح لدرجات السيدات وفق هذا المؤشر قد بلغ ٨٠,٧١ درجة بقوة نسبية ٨٩,٦٨% (قوية) كما أوضحت النتائج أن (ت) المحسوبة بلغت قيمتها ٢,٩٤% في حين بلغت قيمة (ت) الجدولية ٢,٤٦% عند مستوي معنوية ٠,٠١، وتؤكد نتائج الجدول أن هناك عبارات حصلت علي ترتيب متقدم وذلك علي النحو التالي:

- أتابع السلع المنافسة التي يقبل عليها المستهلك
- استطلع رأي المستهلك لمعرفة رغباته المتجددة
- استطيع إقناع المستهلك بمميزات سلعتي
- و هناك عبارة واحدة حصلت علي ترتيب متأخر وهي:
- السعر فقط هو المحدد لإقبال المستهلك علي شراء سلعتي
- و هناك عبارات حصلت علي نفس الترتيب وهي:
- أنتج السلع التي تجذب المستهلك
- اسعي لتكوين علاقات مع عملاء جدد
- اعمل علي أن تتميز سلعتي عن السلع المنافسة

ويفسر زيادة قدرة السيدات علي اجتذاب عملاء جدد لمشروعاتهن الحرفية بالمعارف التي اكتسبتها السيدات من خلال المحاضرات النظرية وورش العمل مثل الاعتبارات المتعلقة بعناصر التسويق الجيد هذا فضلا عن اهتمام السيدات بتطوير منتجاتهن الحرفية بما يتوافق مع رغبات واحتياجات المستهلكين والاتصال بالمؤسسات التي تهتم بتسويق إنتاج المشروعات الحرفية كجمعية الأسر المنتجة ورابطة التسويق ويتفق ذلك مع آراء كل من Robert. E & Robert. G⁽²⁴⁾ عام ٢٠٠٧م والتي تنادي بأهمية إكساب المرأة العاملة بالقطاع

غير الرسمي القدرة علي التعامل مع الآخرين والاهتمام بعلاقات العمل باعتبارها عامل أساسي لنجاح المشروع.

٣- سعت الدراسة الحالية لاختبار صحة الفرض الرئيسي والذي موداه:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جهود الخدمات التي تقدمها الجمعية المصرية لصغار الصناعات والحرفيين وتمكين النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي من تحسين أداء مشروعاتهن الحرفية

ولاختبار صحة هذا الفرض تم الاعتماد علي ثلاث مؤشرات فرعية وهي:

١- تنمية قدرة النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي علي التوجيه

الجيد لقروضهن الائتمانية لضمان استمرارية مشروعاتهن الحرفية

٢- تنمية قدرة النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي علي تحسين

جودة إنتاج مشروعاتهن الحرفية

٣- تنمية قدرة النساء الفقيرات العاملات في القطاع غير الرسمي علي تسويق

إنتاج مشروعاتهن الحرفية

وفيما يلي توضيح لنتائج الفرض الرئيسي للدراسة:

جدول رقم (٤)

يوضح الفروق بين القياسين القبلي والبعدى للفرض ومؤشراته الثلاثة

م	المؤشرات	المقياس	الدرجة	ت المحسوبة	ت الجدولية	مستوي المعنوية
١	تمكين السيدات من تنمية قدرتهن علي التوجيه الجيد لقروضهن الائتمانية	قبلي	١٨٨٨	٢,٨٣	٢,٤٦	دال
		بعدي	٢٧٩٩			
٢	تمكين السيدات من تنمية قدرتهن علي تحسين جودة إنتاج مشروعاتهن الحرفية	قبلي	١٩٨٨	٢,٧٥	٢,٤٦	دال
		بعدي	٢٨٢٨			
٣	تمكين السيدات من تنمية قدرتهن علي تسويق إنتاج مشروعاتهن الحرفية	قبلي	١٧٥٥	٢,٦٤	٢,٤٦	دال
		بعدي	٢٧٥٦			
٤	المقياس ككل	قبلي	٥٦٣١	٣,٧٤	٢,٤٦	دال
		بعدي	٨٣٨٣			

يتضح من الجدول رقم (٤) قبول صحة المؤشرات الفرعية الأولى بعباراتها حيث أن قيمة (ت الجدولية) داله عند مستوي معنوية ٠,٠١
يتضح من الجدول رقم (٤) قبول صحة المؤشرات الفرعية الثانية بعباراتها حيث أن قيمة (ت الجدولية) داله عند مستوي معنوية ٠,٠١
يتضح من الجدول رقم (٤) قبول صحة المؤشرات الفرعية الثالثة بعباراتها حيث أن قيمة (ت الجدولية) داله عند مستوي معنوية ٠,٠١
مما سبق نستطيع قبول صحة الفرض الرئيسي للدراسة وذلك عند مستوي معنوية ٠,٠١ حيث تبلغ قيمة (ت) المحسوبة للمقياس ككل ٣,٧٣ وهي اكبر من (ت) الجدولية عند هذا المستوي

احدي عشر: توصيات الدراسة:

- ١- التوصية بدعم الجهات المسؤولة والتي تتمثل في جهاز تنمية المشروعات أو الصندوق الاجتماعي للتنمية من الدولة ومدتها بالمساعدات المالية والفنية لمساعدتها علي تحقيق أهدافها
- ٢- التوصية بالاهتمام بإجراء الدراسات والبحوث عن المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي وكيفية تمكينها اقتصاديا ودعمها لزيادة مساهمتها في تحسين نوعية حياتها ومن ثم النهوض بمجتمعها
- ٣- التوصية بالاهتمام بالبرامج التدريبية للمسؤولين عن تكوين وتطوير وتحويل المشروعات للمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي حتى تحقق العائد الاقتصادي المرجو منها.

مراجع البحث

- 1- Hyacinth.L. Empowering Women for Development through Non – Formal Education: The Case Study of Lesotho, PHD Dissertation, University of Southern California, USA. 2005.
- 2- Johnson. W., Life Empowerment Strategies: Among Rural Aymara. Women of Bolivia Empowerment Income Generation and Reproductive Health Options, PHD Dissertation, The University of Utah , 2006.
- ٣- عالية المهدي: المرأة في سوق العمل غير الرسمي، بحث منشور في المنتدى الثالث، المرأة وسوق العمل، القطاع الرسمي وغير الرسمي، ٨ يوليو ٢٠٠١، الطبعة الثانية، المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٣، ص ص: ٣١-٤٠.
- ٤- ثريا عبد الجواد: الحماية التشريعية للمرأة في القطاع غير الرسمي في الريف - دراسة تحليلية في عزت حجازي وآخرون، المؤتمر السنوي الثالث: الفئات الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٩-١٣ مايو ٢٠١١، ص: ١٦٨.
- ٥- خليل عبد المقصود: مؤشرات تخطيطية لدعم دور الجمعيات الأهلية لتمكين الإناث من حقهن في التعليم، رشاد احمد عبد اللطيف (المحرر)، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثامن، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٠م، ص: ١٣٢.
- 6- Yor. J., the Role of Informal Sector in Development: A Case of Sudanese Micro – Enterprises in Cairo, MA Dissertation American University in Cairo, 2004.
- 7- Lugalla. J., Development, Change, and Poverty in The informal sector durig, The era of Structural Adjustment in Tanzania, Canadian Journal of American Studies, Vol , No 3, Canadian Association of African Studies , 2007.

- 8- Wilson. T., Approaches to Understanding The Position of Women Workers in The Informal Sector Journal of Latin American Perspectives, Vol. 31, No.3, Sage Publication, Inc, 2008.
 - 9- Beyene. K., Poverty Reduction , Micro Credit and The Challenges of Sustainability (Lessons from Micro Finance Projects in Eritrea and Egypt), Master Dissertation, Department of Political Sciences , The American University in Cairo ,2011.
 - 10- Odongo. T., Insights into the Informal Sector of Uganda, South African, Journal of Library & Information Science 2012, VO: 68, ISSVE 1, 2012.
 - 11- Tood. H., Women at The Centre. Gramen Bank Borrowers After One Decade ,Colorado ,USA , West View Press , 2006
 - 12- Monower. S., Participation, Empowerment and Variation in Development Project For Rural Bangladeshi Women, PHD Dissertation, North Eastern University, 2008.
 - 13- Scoggins.A., Women Empowerment Through Micro Finance , The Case of the Credit Project For Women , Occasional PaperNo.2 ,CMF 2009.District and Khokana Village Development Committee , 2009.
 - 14- Nigam.N. Give us Credit: How Access to Loans and Basic Social Services Can Enrich and Empower, New York, UNICEF, 2010.
 - 15- Padia.V. Study on Micro Finance & Social Mobilization for Empowerment of Women: A Case Study of DHAN Foundation.New Delhi, Workshop on Micro Credit for Women Empowerment, January 10-11, 2012.
 - 16- Claudia.G. &Chow. J., Poverty, in Richard. L., Edward , ed-in- Chief Encyclopedia of Social Work, 19 Edition ,Vol. 3, NASW Washington , 1995, P:1876.
- Jordon.B, & Jordon. C., Social Work and the Third Way, -١٧
.London, Sage Publication, 2000, PP: 154-155

- ١٨- مروة احمد ، نسيم برهم: الريادة وإدارة المشروعات، الطبعة الأولى، جامعة القدس المفتوحة، عمان، ٢٠٠٨، ص: ٨١.
- ١٩- احمد عبد السلام زكي: الصناعات الصغيرة والصناعات المغذية، ندوة التصنيع المحلي لقطع الغيار وخطوط الإنتاج وانعكاساته علي حركة التنمية الصناعية في مصر، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٤-١٥ يونيو ٢٠٠٩، ص ٦.
- ٢٠- سعد عبد الرسول: الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع، الإسكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ١١٠.
- ٢١- احمد فؤاد عيسي: الصناعات الصغيرة ودورها في مجال التنمية وزيادة الإنتاج، في عبد المغني سعيد و آخرون (التحرير) كتاب العمل، العدد ٣١٤، جريدة العمل، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ٢١ - ٢٤.
- 22- وزارة الاقتصاد: مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة - والمتوسطة في مصر، ٢٠٠٨م، ص ٩.
- 23- Herbert & Irene, Community organizing and Development, Second Edition, London, Allyn and Bacon, 2002, P: 81.
- 24- Zastrow. C., Introduction to Social Work and Social Welfare, Seventh Edition, Boston, Wadsworth Publishing Company, 2010, PP: 445-446.
- 25- Yor. J., OP. cit , P: 13.
- 26- Loc. Cit.
- 27- Breman. J., Wage Hunter and Gatherers, Search for work in the Urban and rural economy of south Gujarat, Delhi, Oxford University Press, 2004, p ;(6).
- 28- Robert.E., Entrepreneurship and self-employment Training. Philippines, Asia Development Bank, 2007, P:(26).